العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"آليات تفعيل الإستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض"

إعداد الباحثة:
خلود بنت علي بن ناصر الشهراني

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض والتعرف على معوقات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الاهلية بمدينة الرياض والتعرف على أهم السبل المقترحة للتحسين.

منهج الدراسة :استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي.

أداة الدراسة : أداتي (المقابلة والاستبانة)

مجتمع الدراسة :وتكون مجتمع الدراسة من القيادات الادارية بالجامعات الاهلية بمدينة الرياض.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، حيث تأتي الآليات الخاصة بالدعم والإنفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالمرتبة الأولى، وبالمرتبة الثانية تأتي الآليات الخاصة بتجويد البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وفي الأخير تأتي الآليات الخاصة برفع كفاءة الباحثين في ضوء الاقتصاد المعرفي كأقل آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض.
2. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية، حيث تأتي المعوقات المرتبطة بالتواصل بين منتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي بالمرتبة الأولى، تليها المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الاقتصاد المعرفي، وفي الأخير تأتي المعوقات المرتبطة بمستخدمي نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي كأقل المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية في مدينة الرياض.
3. منح مزيداً من الاستقلالية والمرونة للجامعات الأهلية في الابتكار والتطوير لآليات العمل.

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

1. انشاء صندوق دعم مالي للاستثمار في نتائج البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي, وحث المؤسسات والشركات الحكومية والخاصة لتخصيص نسبة من الارباح لدعم هذا الصندوق.
2. منح مزيداً من الاستقلالية والمرونة للجامعات الأهلية في الاجراءات المستخدمة في دعم الانفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي.
3. صياغة المعايير الموضوعية واللازمة لتحديد أوليات البحث العلمي، حيث بينت النتائج أن غياب تلك المعايير من المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الاقتصاد المعرفي.

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المقدمة:

يعتبر الحديث عن أهمية البحث ودوره الفعّال في التقدم والتنمية, ويعد تقدم الدول مرهون بمدى اهتمامها بالبحث العلمي ، والأخذ به وتوظيفه واستثمار نتائجه.

حيث أن التقدم الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يمر عبر المواد الخام، إنما يمر عبر العقل الإنساني المنتج، لذا تعد المعرفة هي أكثر أنواع القوة فعالية وإيجابياً وتأثيراً (توفلر،1990م، 32). حيث تؤكد (ميريا ، 2011 م،65) بأن البحث العلمي هو مفتاح مهم لتغذية الاقتصاد بالأفكار البناءة، التي من شأنها إعطاء البنية الاقتصادية أساس متين لـ اقتصادٍ سليم على المدى الطويل.

وتعد المعرفة المنتجة من خلال البحث العلمي عنصراً هاماً في التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة، إذا توفر تبادل الممارسات الجيدة للمعرفة للاستفادة منها على نطاق أوسع في خدمة وبناء المجتمع المعرفي (Meek، 2009م، 10) حيث يشير ايف (Yves،2007م، 185) إلى حرص دول الاتحاد الأوربي على تنشئة مجتمع المعرفة من خلال استراتيجيات موحدة تحمل رؤية جديدة للتعليم والبحث العلمي، والتي تسعى إلى تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي للحصول على فرص أكبر لدول الاتحاد الأوربي للتنافسية العالمية على اقتصاد قائم على المعرفة.

حيث يقصد بالاقتصاد المعرفي (الشمري والليثي، 2008) " الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشري، من خلال توظيف وسائل البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

وفي هذا الإطار وجهت الدول جهودها نحو الاقتصاد المعرفي ومن تلك الدول سنغافورة فقد خطت بشكل ثابت باتجاه الاقتصاد المعتمد على المعرفة بالاستثمار بالنظام التعليمي ، والإنفاق على البحث والتطوير ، ونشر ثقافة الابتكار والبحث العلمي بين الشباب ، لذا يعد البنك الدولي سنغافورة من أفضل الدول التي نجحت في تطوير نظمها التربوية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي (الفنتوخ ، 1435هـ). ويقدر الاقتصاديون كما جاء في منتدى الرياض الاقتصادي (2009) أن أكثر من (50 %) من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصدره التقدم المعرفي، كما يؤكد ذلك تصاعد أهمية الصناعات المبنية على المعلومات بشكل ملحوظ حيث بلغت 36% في اليابان و37% في الولايات المتحدة و43% في إيرلندا و32% في المملكة المتحدة (موقع منتدى الرياض,2009م).

ويلعب التعليم العالي والذي تعد الجامعات مركزه الأساسي دوراً هاماً وأساسياً في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، حيث ترتبط أهداف التعليم ارتباط عالياً بالتحسين الاقتصادي ، وينظر له كمحرك للنمو الاقتصادي بتحويل المعرفة إلى عنصر مولد للقيمة الاقتصادية (Cortese,2003,19). حيث أشار موسى (2006م) أن التحول من اقتصاد الآلات إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من أهم التغييرات التي تشهدها البيئة التربوية.

كما أصبح البحث العلمي أساساً لتوكيد بقاء المؤسسات بسبب الواقع الذي تفرضه العولمة، وقد أدركت ذلك الدول المتقدمة متنافسين في استثمار نتاجات البحث العلمي بدعمه وتطويره بشتى أنواعه ، وقد قامت بعض الدول النامية بالأخذ بهذه السياسة وتطبيقها في بيئتها فنجحت في ذلك مثل الهند والصين وماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وغيرها (صائغ ,متولى, 1425، 17). فقد أكدت دراسة هنادي عرفة (1430هـ) على أهمية البحث العلمي ودوره الفعال الذي يؤديه في تطوير المجتمعات البشرية على اختلاف مواقعها في سلم التقدم الحضاري.

وتعد بيانات البحث العلمي أحد أهم المؤشرات للاقتصاد المعرفي، ويستخدم في هذا المؤشر عاملين مهمين لتقييم مدى مساهمة الدول نحو الاقتصاد المعرفي أحدهم : حجم النفقات المخصصة للبحث العلمي والتطوير (الوزني ، الجواري ،2016، 25).

ومن حيث المعوقات التي تعيق الاستفادة من البحوث العلمية أشارت دراسة (القصبي,2003م) إلى أن هناك مشكلات تعيق الاستفادة من الأبحاث في الجامعات العربية واستثمارها، أهمها: النقص في ميزانيات البحث العلمي ، انفصال البحث العلمي عن المجال التطبيقي ومشكلات المجتمع، غياب التخطيط داخل الجامعات لمجالات البحث العلمي المرغوب ، بالإضافة إلى عشوائية الأبحاث وفردية الأداء .

حيث أظهر (مركز الشرق للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، 2013م) مقارنة بين الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية والكيان الصهيوني ، حيث يبلغ ما تنفقه الدول العربية مجتمعة بحدود 535 مليون دولار مقارنة بالكيان الصهيوني الذي ينفق 9مليار دولار على البحث العلمي. وبلغ إنتاج الوطن العربي للبحث العلمي من عام 2000م إلى عام 2012 بلغ حوالي 8667 ورقة بحثية منشورة بينما يبلغ عدد الأوراق البحثية المنشورة في الكيان الصهيوني وحده 10،167 (منظمة المجتمع العربي العلمي ،2012م).

كما توصلت دراسة (الطلافحة ، باطويح ,2012م) إلى أن الفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم انسجامها مع متطلبات سوق العمل ، وتدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دول مجلس التعاون تعد من أهم المعوقات أو التحديات التي تواجه دول المجلس الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للوقوف على آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض.

مشكلة الدراسة:

شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً بالاهتمام بالبحث العلمي واستثمار نتائجه ، إدراكاً منها بأهميته ودوره في التنمية الفعالة بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، وفي تحسين المحتوى المعرفي والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات المعرفية.

كما أشار (باطويح , 2008) أن التجارب أثبتت بأن الاستثمار في مجال البحوث العلمية يعد من أفضل الاستثمارات ،كونه يزيد من جودة الإنتاجية وكفاءة الموارد المستخدمة والقدرة الاقتصادية للمجتمع ، ولا يمكن أن يتحقق هذا كله ما لم تحتل البحوث العلمية سلم الأولويات في الجامعات ، والإنفاق عليها بشكل أكبر ، كما الحال في جامعات الدول المتقدمة. حيث بلغ مجموع ما رصد للإنفاق على البحث العلمي بجميع مصادره في المملكة العربية السعودية عام (2013م) 24،4 مليار ريال، وهو يشكل ما نسبته 0،87% من الميزانية العامة للدولة ،بينما بلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الكيان الصهيوني 4،93%. وذكرت الدراسة أن القطاع الخاص يتصدر ، وليس القطاع الحكومي، الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة. في المقابل بلغ ما تنفقه الجامعات والكليات الخاصة(3،792،8) مليون ريال. ، وقد أوصت الدراسة على زيادة تعزيز الشراكة في مجال الإنفاق على البحث العلمي مع مؤسسات القطاع الخاص. (وزارة التعليم، واقع الإنفاق على البحث العلمي لعام 2013م الإدارة العامة للتخطيط).

وعليه فقد تضمنت خطة التنمية العاشرة (2015–2019م) توجهات المملكة في استثمار نتائج البحوث العلمية في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وتحويل المعرفة إلى ثروة ، عن طريق تحسين المحتوى المعرفي وتشجيع القطاع الخاص في إنتاج سلع ذات محتوى معرفي ، وتعزيز مكانة المملكة من الناحيتين الإقليمية والعالمية على صعيد الاقتصاد القائم على المعرفة. كما أظهرت سعي المملكة لتحفيز الجامعات والمنشآت على الاستثمار في مجالات الأبحاث إدراكاً منها بالدور الكبير الذي يقع على عاتق الجامعات السعودية سواءً كانت حكومية أم أهلية منها في الاستثمار في مجال البحوث العلمية (وزارة التخطيط والاقتصاد، خطة التنمية العاشرة، 1437).

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويشير "مؤشر اقتصاد المعرفة" الصادر عن البنك الدولي أن المملكة حققت المرتبة 50بين 145 دولة والرابعة خليجيا وهذا يشير إلى تحسن الوضع العام للمملكة حيث صعدت من المرتبة 76 عام2000م إلى المرتبة 50 عام 2012 م، إلا أن المملكة مازالت تأمل تقدمها لمصاف أعلى.

ولذا انطلقت الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى المجتمع المعرفي بما فيها الاقتصاد القائم على المعرفة بالرؤية التالية :" أنه وبحلول عام (2030م) تصبح المملكة مجتمعاً معرفياً في ظل اقتصاد قائم على المعرفة مزدهر متنوع المصادر والإمكانات تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص ". (الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة ،1435).

حيث أن عدداً من الدراسات قد أكدت أن واقع منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية تفتقد لعدد من الأمور، أهمها: غياب الاستراتيجية الواضحة التي توجه الاستفادة من البحوث العلمية وعدم ارتباط هذه البحوث بخطط التنمية ، قلة الوعي بأهمية البحث العلمي ودورة الفعال في عملية التنمية ، بالإضافة أنه لا توجد هناك ثقة في إمكانية الاستفادة من نتائج البحث العلمي والاستفادة منها. أيضاً قلة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية مقارنة بميزانيات الدول المتقدمة كدراسة (الشايع 2010 م) و (دراسة الثنيان 1429هـ) و(دراسة الخليفة2013م).

وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي ونتائجه واعتبارها مُولدًا ذا قيمة اقتصادية ، ومساهماً كبيرا للتنمية المستدامة للمملكة ، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التربوية التي تتناول آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في الجامعات السعودية – في حدود علم الباحثة – وخاصة الجامعات الأهلية منها في ضوء الاقتصاد المعرفي. ونظراً لذلك جاءت الدراسة الحالية:

للتعرف على آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض.

أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية من وجهة نظر القيادات الإدارية بالجامعات الأهلية في مدينة الرياض في ضوء الاقتصاد المعرفي .
- تحديد أهم المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية من وجهة نظر القيادات الإدارية بالجامعات الأهلية في مدينة الرياض في ضوء الاقتصاد المعرفي .
- التوصل إلى سبل مقترحة لتحسين آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية في مدينة الرياض في ضوء الاقتصاد المعرفي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة على المستويين النظري والتطبيقي على النحو التالي:

أولا: الأهمية العلمية (النظرية):

تعد الدراسة الحالية من الدراسات البكر في المملكة التي تناولت آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي ، وللتأكد من ذلك راجعت الباحثة إدارة الإيداع النظامي بمكتبة الملك فهد الوطنية.

تأتي هذه الدراسة متوافقة مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع معرفي في ظل اقتصاد معرفي يقوده القطاع الخاص والذي يتضمن الجامعات الأهلية.

تأتي هذه الدراسة متوافقة أيضاً مع توجه الجامعات السعودية نحو الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص وخاصة في مجال البحث العلمي والاستفادة من نتائجه ، مما يثري المكتبات السعودية بموضوع آليات مقترحه للاستفادة من نتاجات البحوث العلمية (إفادة استفسار عن تسجيل موضوع، مكتبة الملك فهد، ادارة الايداع النظامي،1438/3/5هـ)

قد تسهم نتائج هذا البحث في فتح المجال أمام عدد من الدراسات والأبحاث العلمية الأخرى الساعية إلى تفعيل آليات للاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي.

ثانيا: الأهمية العملية (التطبيقية):

تأمل الباحثة أن تفيد نتائج الدراسة في الكشف عن واقع ممارسة الجامعات الأهلية للاستفادة من نتاجات البحوث العلمية من خلال التعرف على واقع و آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية ، وإلقاء الضوء على المعوقات التي تواجه القيادات داخل الجامعات الأهلية في مجال الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية.

كما تأمل الباحثة أن تفيد نتائج هذه الدراسة ومقترحاتها صانعي القرار بالجامعات الأهلية في معالجة جوانب الضعف وتعزيز جوانب القوة في الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: نظراً لأن الدراسة تهتم بموضوع: آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية اقتصرت الدراسة على التعرف على آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية و آليات خاصة بالدعم والإنفاق على البحوث العلمية, آليات خاصة بتجويد البحوث العلمية, آليات خاصة برفع كفاءة الباحثين في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية.

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على الجامعات الأهلية في مدينة الرياض التي تمنح درجة الماجستير (جامعة الأمير سلطان، جامعة دار العلوم، جامعة اليمامة، جامعة الفيصل).

الحدود البشرية: القيادات الإدارية الجامعية بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض.

الحد الزمني: طبقت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (1437-1438هـ).

مصطلحات الدراسة :

آليه (mechanisms) : يقصد بها الوسيلة والأداة والطريقة التي ينفذ بها أمر من الأمور أو موضوع من الموضوعات ابن منظور (د، ت).

تفعيل (Activate) : فعل أمراً من الأمور فعالاً : أي عاملاً على النحو المرجو ابن منظور(د،ت)

نتاجات (Results) : النتاجات التي يكوّن بها الباحث رأياً عن الظاهرة أو الظواهر المبحوثة ، ويصوغ هذه الآراء في جملة قصيرة، تتسم بالتعميم العلمي (الخطيب، 2003م).

البحث العلمي (researches) :يوضح فلية، والزكي (2003، 61) في معجم المصطلحات التربوية أن البحث عبارة عن: خطوات علمية منظمة ودقيقة قائمة على التقصي والدراسة الطويلة المتأنية بهدف اكتشاف أو وضع أسس وقواعد أو حل مشكلات في مجال ما.

وتُعرف الباحثة آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية إجرائياً: بأنها طرق للاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي والذي تعد فيه المعرفة موجهاً رئيسياً للاقتصاد، باستخدام البحوث العلمية وتوظيفها والاستفادة من نتاجاتها وتذليل المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية.

الاقتصاد المعرفي (Knowledge economics) : عرف الهاشمي الاقتصاد المعرفي أنه التحول من الاعتماد على المواد الأولية والمعدات إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز البحث (الهاشمي، 2004، 25).

وتعرفه الباحثة إجرائياً :بأنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي تعد فيه المعرفة موجهاً رئيسياً للاقتصاد، باستخدام البحوث العلمية وتوظيفها والاستفادة من نتاجاتها.

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الإطار النظري والدراسات السابقة

البحث العلمي :

تناول هذا المحور البحث العلمي من حيث مفهومة ،وأهميته ،ومقوماته، والتميز البحثي وذلك على النحو التالي :

مفهوم البحث العلمي:

يعد البحث العلمي في أي مجتمع حجر الزاوية في التنمية والتقدم العلمي ،لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة ،كما يساعد على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع ،ويساعد في تحسين الأداء والحصول على جودة أعلى للمنتجات والخدمات للمجتمع بجميع مؤسساته.

وللبحث العلمي مفاهيم متعددة تناولها العديد من الباحثين ، واختلفت باختلاف مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم ،لكن اتفقت معظم هذه التعريفات حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها وفقاً قواعد علمية دقيقة.

وعند تناول مصطلح (البحث العلمي) يلاحظ أنه يتكون من كلمتين هما (البحث) و (العلمي)، أما البحث لغة فهو: مصدر الفعل الماضي بَحَثَ ويأتي بمعنى تتبع ،فتش ،سأل ، تحرى، وبهذا يكون معنى البحث هو: طلب وتقصي الحقائق ، وهو يتطلب التنقيب والتفكير والتأمل، أما العلمي : فهي كلمة منسوبة إلى العلم (Science) يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق (ياقوت ،2007م ،11).

ويعرف البحث العلمي أيضاً بأنه: مجموعة جهود يقوم بها الإنسان ، يستخدم في ذلك أسلوب علمي وقواعد الطريقة العلمية ،يسعى بذلك بالسيطرة على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر (عبيدات وآخرون ،2014، 40).

أهمية البحث العلمي:

يعد البحث العلمي ركناً أساسياً من أركان المعرفة الأساسية في مجالاتها المختلفة ،وتزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه خصوصاً المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرارية تقدمها وتطورها والمحافظة على مكانتها .

كما يساعد البحث العلمي على إضافة المعلومات الجديدة ويساعد في تصحيح بعض المعلومات و الظواهر التي نعيشها ، كما يفيد أيضاً في التغلب على الصعوبات التي تواجهها سواء كانت سياسية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية وغير ذلك ،ويمكن القول :إنه في وقتنا الحاضر أصبح البحث العلمي واحداً من المجالات الهامة التي تجعل الدول تسارع خطواتها في التطور بسرعة هائلة وتواجه مشكلاتها بطرق علمية ويرجع ذلك لسببين هما (إبرهيم ،2016م ،18–19) :

الأول : يتمثل في الانتفاع بفوائده التطبيقية حيث تقوم الجهات المسئولة بتطبيق هذه الفوائد ، والقيام بتسهيل نشرها بالطبع التوزيع وطرق المخاطبات السريعة التي قضت على الحدود الجغرافية والسياسية.

الثاني : يتمثل في الأسلوب العلمي في البحث الذي يتوخى الحقيقة في ميدان التجربة والمشاهدة ولا يكتفي باستنباطها من التأمل أو أقول الفلاسفة، وتتجلى أهمية البحث العلمي أكثر في العالم العربي في هذا العصر المتسارع الذي يكون البقاء فيه للأقوى والأصلح ،فلم يعد البحث العلمي رفاهية أكاديمية يمارسها البعض ،إذ أصبح البحث العلمي هو محرك النظام العالمي الجديد (ياقوت ،2007م ،17).

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مقومات البحوث العلمي:

تتعدد مقومات البحث العلمي بتعدد مجالاتها وميادينها ،ومن أكثر التقسيمات شهرة وشيوعاً هما التي أوجزها (عبدالمطلب ،2010م) :

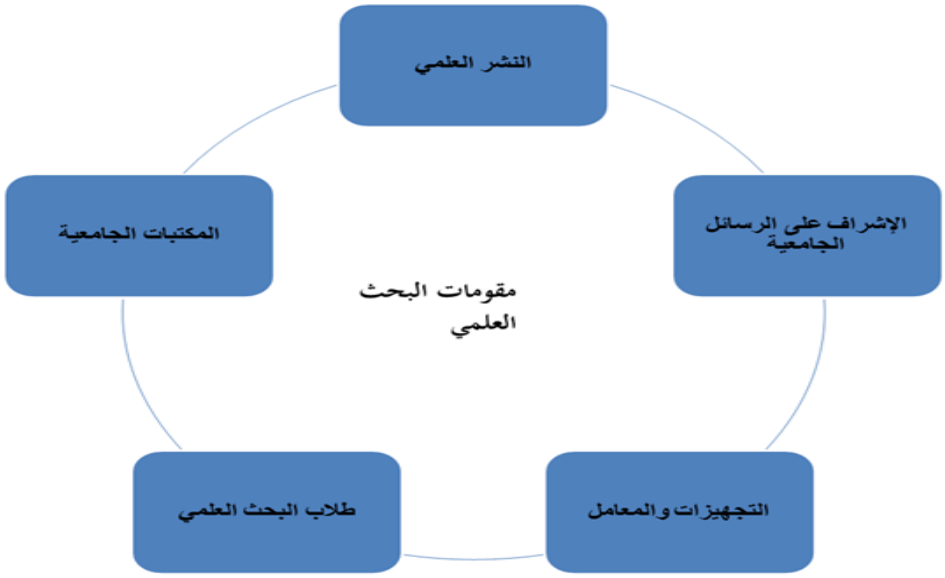

شكل (1) مقومات البحوث العلمية (من إعداد الباحثة).

1- **الاشراف على الرسائل الجامعية** : تمثل الدراسات العليا لنيل درجات الماجستير والدكتوراه نمطاً من أنماط البحث العلمي، وقد جرت العادة في هذه الدراسات أن تطلب دراسة مستقلة بذاتها ذات طبيعة أصيلة يجريها طالب البحث العلمي، على نحو يليق لنيل درجات الماجستير أو الدكتوراه، تحت اشراف هيئة إشرافيه من هيئة التدريس ومن مهامها توجيه الطالب وإرشاده، وتعريفه بالقواعد التي تحكم الناحية الشكلية والموضوعية للرسالة.

2- **التجهيزات والمعامل:** تعد المعامل والتجهيزات عصب البحث العلمي في مؤسسات البحث العلمي، ومع التقدم التقني والعلمي الذي حظي به المجتمع المحلي والدولي ازدادت حاجة البحث العلمي إلى التجهيزات والمعدات العلمية، حتى أن البحوث العلمية التي كانت في الماضي في غنى عن هذه الأجهزة أو المعدات هي اليوم في أمس الحاجه لها.

3- **طلاب البحث العلمي:** إن إجراء البحوث العلمية يتطلب قدراً عالياً من الاستعدادات الفعلية، ولذلك من الضروري أن يتحلى طالب البحث العلمي بهذه القدرات والمهارات.

4- **المكتبات الجامعية:** تعد اليوم المكتبات بوجه عام والمكتبات الجامعية بوجه خاص دعامه قوية من دعامات البحث العلمي، حيث أنها تساعد الباحث على التجوال عبر عالم المعرفة على المستوى الدولي، لذلك تسعى كافة مؤسسات التعليم الجامعي إلى ميكنة مكتباتها وتوصيلها بالشبكة العنكبوتية، وهذا أدى إلى تعاظم دور المكتبات في مؤسسات التعليم الجامعي في مجال البحث العلمي.

5- **النشر العلمي:** يعني النشر العلمي أن تكون الدراسات ونتاجاتها في متناول الباحثين الآخرين، فضلاً عن ذلك فإن النشر العلمي يزود الباحثين الأخرين بأفكار جديدة أو مشكلات آنيه أو مستقبلية تستوجب البحث، ويضيف بأن النشر العلمي يمثل دعامه قوية للبحث العلمي.

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مفهوم التميز البحثي:

تعددت الأدبيات التي تناولت مفهوم "التميز البحثي" لما للبحوث العلمية وجودة مخرجاتها من أهمية بالغة، ذلك أن التميز البحثي يسهم في ثراء المعرفة العلمية بمعارف وخبرات جديدة متميزة ،ويمكن تعريف التميز البحثي بأنه: محاولة للتركيز على تميز الأداء البحثي عن طريق جودة مدخلات البحث العلمي وتفاعلها بشكل يؤدي إلى زيادة إنتاج المعرفة حيث أن ذلك يسهم في ترقية المعرفة الإنسانية ،ويساعد في الوقوف على المشاكل التنموية لدى المجتمع (فخرو، 2009م ،122).

نستنتج من هذا التعريف أن التميز البحثي يرتكز على الجودة في ثلاث عناصر وهي مدخلات البحث العلمي ومخرجاته والأداء البحثي.

عوامل التميز البحثي :

يرتكز التميز البحثي على عدد العوامل (البار ،العطاس ،2006م) :

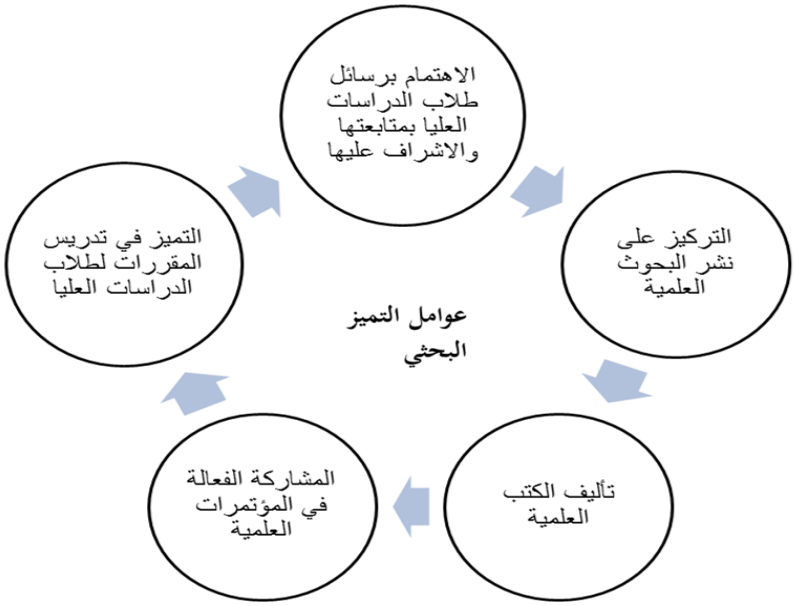

شكل رقم (2) عوامل التميز البحثي (من إعداد الباحثة).

مفهوم الاقتصاد المعرفي :

حظي الاقتصاد المعرفي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة ،نظراً لأهميته في تحقيق التنمية الشاملة ،فهو المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في القرن الواحد والعشرون.

قبل تناول مفهوم الاقتصاد المعرفي من المهم التعريف بمصطلح المعرفة بشكل منفصل ليكون مدخلاً لتوضيح المقصود باقتصاد المعرفي.

مفهوم المعرفة :

لعبت المعرفة دوراً أساسياً في حياة الإنسان، فبالمعرفة ميّز الله الإنسان عن بقية الكائنات الحية كما ميز عن الملائكة قال الله تعالى: **(عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)** فالمعرفة يتميز الإنسان عن كافة الموجودات والمخلوقات.

ويعرف القرني المعرفة على أنها: الاستخدام والتطبيق الأمثل للمعلومات المتراكمة على مر السنين والممتزجة بالخبرات الشخصية في المواقف الحياتية المختلفة (القرني,2009م، 15).

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نشأة الاقتصاد المعرفي :

ليست المعرفة ودورها في حياة البشر بالشيء الجديد ،باعتبارها ضرورة حياة لتطوير أساليب وأدوات الإنتاج وتحسين حياة الأفراد . وهكذا ظلت المعرفة تستخدم طيلة العصور التاريخية ،ولكن منذ القرن الثامن عشر دخلت المعرفة الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق المنافع الاقتصادية، كما شهد العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغييراً جوهرياً في تفجر المعرفة من كل حدب وصوب بتطبيقات جديدة وعديدة ، وما ترتب على ذلك من تكّون اقتصاد المعرفة في البلدان الصناعية ،واستكمالاً لقواعد اقتصاد المعرفة طورت منظومة الاقتصاد المعرفة ، وظهرت مؤسسات المعرفة العلمية والبحثية والتقنية لتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من القدرات والكفايات العلمية المختلفة ومن الاختصاصيين والتقنيين والمهنيين، الذين يشكلون رأس المال الفكري ، ورأس المال البشري لدفع عمليات اقتصاد المعرفي وزيادة نموه حيث أخذت تنشأ: الجامعات البحثية ،والحاضنات التقنية ،ومدن المعرفة وغيرها (الحاج محمد ،2014م ،21–24)

مفهوم الاقتصاد المعرفي :

يعد الاقتصاد المعرفي توجهاً عالمياً حديثاً تسعى الدول والحكومات إلى تحقيقه من خلال الاستفادة القصوى من المعرفة والمعلومات ،والتحول من الاقتصاد الصناعي المبني على المواد الخام والثروات الطبيعية إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والاعتماد عليه.

ويعرف الاقتصاد المعرفي كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2003 م) بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحياة الإنسانية ،وإقامة التنمية الإنسانية ،الأمر الذي يتطلب بناء القدرات البشرية الممكنة ،والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

كما عرف بأنه: الاقتصاد الذي يعتمد اعتمادا كثيفا على المعرفة لخلق فوائد اقتصادية , وهذا النوع من الاقتصاد له أربعة أركان أو مقومات هي : البحث والتطوير والابتكار ,والتعليم ,وتقنية الاتصالات والمعلومات ,والعولمة الاقتصادية (الوزني, الجواري ,2016م,12).

ركائز الاقتصاد المعرفي :

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز هي كالتالي (المحروق ،2009م) :

1. **البحث والتطوير** : وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغير من المنظمات التي من شأنها مواكبة ثورة المعرفة المتزايدة لتتكيف مع الاحتياجات المحلية.
2. **التعليم** : وذلك من خلال جعل التعليم ينسجم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي من خلال التركيز على تهيئة أفراد لديهم القدرة على الابداع والابتكار ،وأساس تكوينهم في المجالات التي يتجلى فيها الاقتصاد المعرفي كالبيوتكولوجيا ، وصناعة البرمجيات.
3. **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** حيث تعتبر البنية التحتية للاتصالات والمعلومات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة.
4. **الحاكمية الرشيدة** : هي التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستند إلى الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو.

خصائص الاقتصاد المعرفي :

نظراً لخصوصية الاقتصاد المعرفي وما يتضمنه من معطيات فإنه يمتاز ببعض المميزات من جملتها (عله، 2013م) :

1. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك أساسي للتغيير والتنمية.
2. يملك القدرة على الابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة.
3. أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية.

4. الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
5. الاعتماد على التعليم والتدريب وإعادته ،مع مواكبة التطورات المتلاحقة.
6. توظيف التكنولوجيا توظيفاً فعالاً لبناء نظام معلومات سريع ودقيق.
7. ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم.
8. مرن شديد السرعة والتغيير، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية إذ أن الاقتصاد المعرفي يعتبر سوق مفتوح بالكامل.

العلاقة بين البحث العلمي والاقتصاد المعرفي:

تناول هذا المبحث العلاقة بين البحث العلمي والاقتصاد المعرفي ، كما يتناول سياسة البحث العلمي في ضوء الاقتصاد المعرفي ، كما تناول آليات للاستفادة من نتاجات البحوث العلمية ، ومعوقات تحول دون الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية.

العلاقة بين البحث العلمي والاقتصاد المعرفي :

يعد البحث العلمي المحرك الأساسي لعملية التنمية فهو يدفع عجلتها إلى الأمام ،ومن خلال البحث العلمي تستطيع الجامعات والمؤسسات البحثية مواجهة قضايا التنمية وتشخيص المشكلات الاقتصادية المختلفة ،إن تطوير منظومة البحث العلمي من الأهداف المهمة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ،وذلك من خلال ربط البحث العلمي بالاقتصاد المعرفي.

ومن خلال البحث العلمي تتم زيادة السيطرة على الظروف المادية المحكومة بزيادة وتطوير المعرفة العلمية ،وهكذا يستطيع البحث العلمي وحده أن يوفر المتطلبات الضرورية لتحقيق مطالب التنمية الأمر الذي يجعله واحداً من القوى الدافعة الأساسية في عملية التطوير الاقتصادي (ياقوت ،2007م ،122–123).

ويقدم البحث العلمي معارف جديدة يمكن توظيفها والاستفادة منها ،فقد يعطي منتجاً جديداً أو متجدداً أو قد يستنبط خدمة جديدة ، بحيث يحقق ذلك المنتج أو تلك الخدمة قيمة متميزة وجني الأرباح وتعزيز التنمية وتحقيق استدامتها (الفنتوخ ،1433هـ ،59).

إن الاستثمار في مجال البحث العلمي يعد من أفضل الاستثمارات كما أنه يرفع من إنتاجية وكفاءة الموارد المستخدمة ،بالتالي تزداد القدرة الاقتصادية للمجتمع بصورة تراكمية ،وهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم تحتل البحوث العلمية في سلم الأولويات والانفاق عليها وفقا للمعايير الدولية (إبراهيم ، 2016 م،129).

هناك علاقة وثيقة بين مقومات ثلاث وهي أساس أي ازدهار في القطاعات الاقتصادية والعلمية وهي التعليم العالي ، البحث العلمي ، وقطاعات الإنتاج (العاجز، حماد، 2011م).

1- **التعليم العالي** :الذي يدعم مؤسسات البحث العلمي بالباحثين ويستفيد من نتاجات البحث العلمي.
2- **البحث العلمي** : يستمد الدعم الأكبر من قطاعات الإنتاج لتنفيذ مهام البحث العلمي والتطوير ،ولا يمكن تصور تحقيق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية بغياب التفاعل والتكامل بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج المختلفة.
3- **قطاعات الإنتاج** : توجه التعليم العالي ليلبي الاحتياجات الأساسية لقطاعات الإنتاج من الكوادر البشرية والاختصاصات العلمية بما يحقق التكامل بين العلمية التعليمية والبحث العلمي والاقتصاد.

إذاً نستنتج أن البحث العلمي هو وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المتكاملة ، حيث أن الاستفادة من البحث العلمي يحقق مردوداً على المدى الطويل مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أ- **سياسة البحث العلمي في ضوء الاقتصاد المعرفي :**

تمثل السياسات البحثية رؤية شاملة لمستقبل البحث العلمي وإطلاله على المؤشرات الدالة على إسهاماته في التنمية وتطوير النمو الاقتصادي وتتضمن السياسات البحثية بصفه عامة عده أبعاد أو مسارات يمكن إجمالها فيما يلي (المجيدل، قمر، عبد الوارث، جادو، كحيل، مصطفى، 2008م، 173 -180) (معهد البحوث العلمية،2008م.212).

1- الاستثمار في تكوين علماء خاصة في برامج الدكتوراه والموجهة بغرض ربط البحوث بالقطاعات المنتجة وبالظروف المجتمعية المحلية.
2- تكوين روابط دائمة مع العلماء ومراكز البحث المستقلة.
3- تكوين مجموعات بحثية للتغلب على انعزال الباحثين الأفراد.
4- نشر القدرات العامة على استخدام المعرفة العلمية بين كافة أفراد المجتمع.

ولا غنى لأي بلد عن وضع سياسة لتطوير البحث العلمي والاستفادة من نتاجاته ،ويتم ذلك عن طريق وضع الخطط والآليات اللازمة لتحقيق الأهداف ،كما إن تفعيل تلك الاستراتيجيات المتعلقة بالبحث العلمي يحتاج إلى التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي نفسها وبين مراكز البحث المختلفة للعمل بمشاريع بحثية وطنية ومرتبطة باقتصاد البلد ،وتتمثل هذه الآليات والاستراتيجيات في المحاور التالية :

أ- **الآليات التي تحقق الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي:**

1- الآليات الخاصة بتحسين وتجويد البحوث :

يمكن القول بأنه ينبغي للجامعات ومراكز البحوث والمدن العلمية أن تشرع في وضع قواعد ومعايير محددة لجودة البحوث ،لأنها أساس كل معرفة وتطور يشهده العالم في الحاضر والمستقبل ويمكن إيجاز هذه الآليات فيما يلي (المجيدل، قمر، عبد الوارث، جادو، كحيل، مصطفى، 2008م، 173) :

1- تقوم مؤسسات البحث العلمي بوضع خرائط بحثية تخص كل مجال على حده وفقاً لحاجات ومتطلبات المجتمع .
2- وضع استراتيجيات واضحة المعالم لأنشطة البحث العلمي على مستوى الدولة.
3- توضع هذه البحوث في صورة مشاريع بحثية وفقاً للأولويات حسب المشكلات التي تعتقد أنها ملحة ، وذلك في كل مجال على حده.
4- تقدم المشروعات البحثية إلى الجهات المختصة لانتقاء الأفضل منها وفقاً لمطابقاتها لمواصفات ومعايير الجودة المعمول بها في المؤسسات البحثية العالمية.
5- يقوم بالإشراف على المشروعات البحثية أثناء عملية التنفيذ هيئة إشراف من العلماء والباحثين المتميزين من ذوي الخبرة في التخصص المراد تنفيذ البحث فيه.
6- دفع جودة البحوث والدراسات من خلال الالتزام بالمنهجية العلمية ،واتباع الدقة في جمع ورصد البيانات والمعالجات الإحصائية الدقيقة للوصول إلى نتاجات صحيحة ،ربما تضيف معرفة جديدة تضاف إلى البنية المعرفية في هذا المجال.
7- تكثيف جهود البحث العلمي عن طريق فريق عمل متكامل لأن تكاتف الجهود يعطي نتائج أفضل .
8- التزام فريق العمل بالجدول الزمني المخصص لإنجاز البحث وإعداد التقرير النهائي وتقديمه للمؤسسة العلمية التي أوكلت له الإشراف على تنفيذ البحث.

9- تقوم لجنة من الخبراء المتخصصين في مجال البحث الذي تم تنفيذه بتحكيمه وتقويمه ،ومن ثم نشره في دوريات علمية محكمة محلية وعالمية على حد سواء.

10- يجب أن تكون نتاجات البحث العلمي قابلة للاستخدام والتطبيق في الواقع الفعلي.

2- الآليات الخاصة برفع كفاءة الباحثين :

وتتمثل في التالي: (معهد البحوث العلمية،2008م.212) , (المجيدل، قمر، عبد الوارث، جادو، كحيل، مصطفى، 2008م، 174)

1- التأهيل العلمي المستمر للباحثين عن طريق إلحاقهم بالدورات التدريبية العلمية التي تقوم بتنظيمها الهيئات والمؤسسات العلمية ويحاضر بها نخبة من الخبراء في المجالات المختلفة.

2- العمل على إرسال الباحثين بصفة دورية إلى مراكز البحوث العالمية للإحاطة بالجديد وفي إطار التبادل العلمي المشترك.

3- يجب تفرغ الباحثين للبحث العلمي وتخفيف الأعباء التدريسية عنهم ،لأن معظم الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات تأتي نتاجات بحوثهم غير جادة لأنها تجري في ظل انشغالهم بأعباء العملية التعليمية في الجامعة ،ومن ناحية أخرى تجرى هذه البحوث بغرض الحصول على الترقية العلمية.

4- العمل على توفير مصادر المعلومات في شتى صورها بحيث تكون في متناول يد الباحث ،وعمل قاعدة بيانات يتاح الاطلاع عليها من قبل الباحثين عند الحاجة.

5- تسهيل اتصال الباحثين في المؤسسات والهيئات البحثية المحلية بمراكز البحوث العالمية ،وذلك بهدف تبادل المعلومات والخبرات وطلب الرأي والمشورة من الخبراء المحليين والعالميين دون تدخل أو وضع محاذير في ذلك .

6- الحرص على توفير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية من مواد وأجهزة متقدمة في كافة التخصصات العلمية ،وذلك بهدف تسهيل إجراء البحوث في بيئة مناسبة لا تعيقها أي عوائق تؤثر على نتاجات البحوث.

7- تقديم التسهيلات الإدارية للباحثين والتخلي عن البيروقراطية منذ طرح البحث كفكرة قابلة للقبول أو الرفض ،وهذا من شأنه توفير الوقت والجهد لكل من الباحث والمؤسسة البحثية على حد سواء.

3- الآليات الخاصة بالدعم والإنفاق على البحوث العلمية :

من المعلوم إن الإنفاق على البحوث العلمية يمثل أحد أهم مدخلات العملية البحثية ،التي من شأنها رفع كفاءة وجودة البحوث المنفذة ،ولقد ثبت بالتجربة على مدار سنوات عديدة أن الإنفاق الحكومي على البحث العلمي لا يكفي وحده لبناء قاعدة عريضة وأساسية للبحث العلمي ، لذا من الضروري إشراك جهات ومؤسسات وشركات وقطاعات إنتاجية أخرى غير حكومية تسهم في دعم البحوث بما يحقق التطور العلمي والمعرفي ، وتتمثل هذه الآليات في الآتي (المجيدل، وآخرون، 2008م، 180) :

1- رصد وزيادة الإنفاق على البحث العلمي مع الأخذ بعين الاعتبار العمل على إيجاد مصادر تمويل غير حكومية بوسائل وأساليب متنوعة من بينها ما يلي :

- إنشاء صندوق دعم مالي للاستثمار في التطبيقات العلمية لنتاجات البحوث والاختراعات والابتكارات والاكتشافات.
- تشجيع القطاع الخاص وإشراكه في تمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير من خلال سن تشريعات تخصص بموجبها نسبة تكاليف الإنتاج أو الأرباح لتمويل صندوق دعم مالي للبحث العلمي.
- الهيئات والمعونات الوطنية والتعليمية والدولية.
- المردودات المالية الناجمة عن الخدمات الاستشارية والفنية وتسويق نتاجات البحث العلمي.

2- إعادة النظر في الإجراءات والآليات المستخدمة في دعم الإنفاق على البحوث العلمية ،بحيث تتخلى عن البيروقراطية المحبطة والمثبطة لأي عمل في أي مرحلة من مراحله.

3- إعطاء الباحثين والمشرفين على تنفيذ البحوث صلاحيات مالية أكبر في الإنفاق على البحث بصفه مرحلية وفقاً لمقتضيات الحاجة لذلك.

4- ضرورة العمل على رصد مكافآت للباحثين ومعاونيهم وفقاً لحجم المهام التي أوكلت إليهم ،وبما يتناسب مع المجهود الذي قاموا به أثناء إعداد البحث وتنفيذه.

5- تسجيل براءات الاختراعات والاكتشافات العلمية للباحثين على شبكة المعلومات الدولية باللغات العالمية الأكثر انتشاراً في العالم.

6- تسهيل الإجراءات القانونية التي تشجع القطاعات الحكومية أو القطاعات الإنتاجية الخاصة على الاستفادة من نتاجات البحوث أول براءات الاختراع واستغلال هذا الحق في سبيل التطور والتحديث.

7- العمل على الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية التي تم إجراؤها بل وتطبيق هذه النتاجات في المجالات المختلفة بما يعود على المؤسسة والباحثين مادياً ومعنوياً.

1- الآليات الخاصة بتفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية :

لتفعيل الاستفادة من نتاجات هذه البحوث فإنه ينبغي توفير آليات محددة تحقق هذا الهدف ,وهي كالتالي : (المجيدل، قمر، عبد الوارث، جادو، كحيل، مصطفى، 2008م، 178)

1- نشر ثقافة البحث العلمي بين أوساط القطاعات العامة والخاصة وبيان أهميته على الصعيدين المحلي والعالمي في الارتقاء بالمؤسسات والقطاعات الإنتاجية, ويتم ذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية وغيرها من الوسائل الحديثة.

2- متابعة البحوث العلمية وإخضاعها للتقويم من قبل المتخصصين في مراحلها المختلفة سواء أثناء الإعداد وحتى مرحلة التنفيذ والوصول إلى النتائج وكتابة تقرير البحث بما يضمن جدية الباحثين وحرصهم على الدقة والإنجاز.

3- إدخال نظام التعاقدات البحثية بين الجهات البحثية في الجامعات ومراكز البحوث من جهة وبين الأفراد والمؤسسات والهيئات المستفيدة من البحوث من جهة أخرى حتى يتسنى تسويق الخدمات العلمية ونتاجات البحوث.

4- الإعلان عن نتاجات البحوث بشكل دوري كفرص استثمارية لرجال الأعمال وعلى مستوى العالم أيضاً.

5- إدخال نظام التبادل العلمي بين المتخصصين من الباحثين في مراكزهم البحثية والقطاعات المستفيدة من تطبيق نتاجات البحوث العلمية.

ومما سبق تستنتج الباحثة أن غياب هذه الآليات في الجامعات أو المؤسسات البحثية ،تصبح غير مهيأة لتحويل نتاجات البحوث إلى منتجات معرفية يمكن الاستفادة بأي شكل من الأشكال.

ب- معوقات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي:

تتحدد القيمة الفعلية للبحوث في تطبيق مخرجاتها من النتاجات في الحياة العملية، وذلك للارتقاء بالمجتمعات من كافة الجوانب وتحسين الواقع الفعلي بشكل علمي وعملي سليم ،وفي هذا الصدد هناك العديد من المعوقات التي تحد من الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية المنجزة ،بالرغم من وجود عدد من البحوث والدراسات العلمية القائمة والمنجزة بالجامعات ومراكز الأبحاث على المستوى الرسمي

والمستوى الخاص في ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الآتي(معهد البحوث العلمية، 2008م،249) (المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2006م، 411) (المجيدل، وآخرون، 2008م، 176):

1- المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي:

- عدم أهمية المواضيع المتصلة برسم السياسات بالنسبة للباحثين الأكاديميين.
- قد لا يتفق الباحث الأكاديمي وصياغته للمشكلة التي تتأثر في الغالب بمنطلقاته النظرية وأحكامه القيمية وافتراضاته مع تعريف صانع السياسة لها والتساؤلات التي يطرحها.
- يستعين الباحث غالباً بدراسات سابقة ربما تم إجراؤها في ظل ظروف خاصة قد تكون بعيدة الصلة بالظروف المتغيرة المحيطة بصانع السياسة.
- غياب المعايير الموضوعية اللازمة لتحديد أولويات البحث وأهميته ، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنساخ بحوث يصعب الاستفادة من نتاجاتها عملياً.
- عدم الاتساق في نتاجات البحوث وتعارضها أحياناً لا يمكن صانع السياسة من تشكيل قاعدة ثابتة وواضحة لاتخاذ قرار ما .
- محدودية وسائل النشر ،فقد تنشر دوريات علمية متخصصة تستخدم في الغالب لغة فنية صعبة غير مألوفة بالنسبة لصانع السياسة ، الأمر الذي قد يحول دون الاستفادة من مخرجاتها.

2- المعوقات المرتبطة بمستخدمي نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي:

وهي تلك المعوقات المتصلة بصانعي القرارات والسياسات أو بمسؤولي المؤسسات التي تستخدم نتاجات البحوث العلمية وهي كالتالي :

- لا يشكل متخذو القرارات وصانعو السياسات الاجتماعية جماعة متجانسة في معاييرها وقيمها ، بل يعبرون عن اتجاهات ومواقف مختلفة.
- عزوف صانعي السياسات عن استخدام نتاجات البحوث العلمية بسبب عدم فهمهم واستيعابهم لها ، أو عدم توافقها مع توقعاتهم واهتماماتهم ومواقفهم ومعتقداتهم ومصالحهم الشخصية.
- يتسم صانعو السياسات بطابع المحافظة والواقعية فيما يتعلق بنظرتهم إلى العالم الخارجي
- قد لا تتوافق توصيات الباحثين مع تشريعات وسياسات المؤسسات والمنظمات الرسمية.

3- معوقات التواصل بين منتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي:

تتمثل هذه المعوقات في الآتي:

- انتماء العلوم الاجتماعية التطبيقية إلى نظام يختلف عن ذلك الذي ينتمي إليه صانعو القرارات والسياسات في المؤسسات الحكومية.
- قلة التفاعل والتعاون المنظم بين المؤسسات الحكومية المسئولة عن تطوير سياسة القطاعات المختلفة وبين مؤسسات البحث العلمي.
- نقص البرامج والحلقات التدريبية المتصلة بمنهجية البحوث العلمية وتقويمها.
- عدم قدرة الأطراف المكلفة بنقل وتوصيل المعلومات المستخلصة من نتاجات البحوث على تحديد المعلومات التي يحتاجها صانعو السياسات.

- محدودية الاتصال بين الباحثين والجهات المستفيدة.
- تهميش دور الباحث في عملية صياغة السياسة بناءً على البحث الذي تم إجراؤه.
- ضعف مساهمة المستفيدين من البحوث في دعم البحوث ومع أن مصدر الدعم في حد ذاته ليس سبباً في عدم الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية.
- طريقة تقويم مقترحات البحوث حيث إن معظم التقويم الفعلي يتم في غالب الأحيان من قبل أكاديميين وباحثين.
- عدم وجود آلية للاطلاع على البحوث القائمة والمنتهية لدى الجهات البحثية الأخرى بغرض البناء عليها وعدم الازدواجية في عمل البحوث.
- طريقة نشر نتاجات البحوث ، حيث يقتصر النشر في أغلب الأحيان على الدوريات والمجلات والمؤتمرات العلمية.
- صعوبة معرفة ومتابعة التخصصات الدقيقة للمحكمين لتحديث قواعد المعلومات الخاصة بهم ،ومن ثم اختيار المحكمين المناسبين من ذوي الكفاءة لتقييم مقترحات البحوث والتقارير والدورية والنهائية بما في ذلك مدى قابلية البحث ونتائجه للتطبيق.
- التطلع إلى الربح السريع ،وضعف روح المغامرة لدى أصحاب رؤوس الأموال من أفراد ومنشآت مما أضعف الاستثمار والاستفادة من نتاجات البحوث العلمية.
- ضعف الوعي بخطوات نقل نتاجات البحث العلمي إلى الإنتاج والتسويق ،ويتطلب ذلك صياغة نتاجات البحوث على هيئة أفكار واختراعات تطلب لها الحماية الفكرية ، ومن ثم دراسة الجدوى الاقتصادية ثم التنفيذ.

وبالرغم من وجود برامج للبحث العلمي في خطط التنمية ، وكما تقرها أهداف ورسالات المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث المنتشرة هنا وهناك ،إلا أن هذه البرامج تفتقر إلى المعنى الحقيقي لها نظراً لغياب عمل حقيقي وخطط تنفيذية تسعى لتحقيق الأهداف ومن تلك المعوقات :

- تتسم أغلب الجامعات بأنها جامعات تعليمية وليست بحثية ، نظراً لأن مجتمع الجامعين والباحثين مثقلين بالأعباء التدريسية والإدارية.
- النقص في المكتبات الجامعية خاصة للعلوم الإنسانية بشكل عام ،إذ لا يتم غالباً تزويدها بأحدث الكتب والدوريات العلمية .
- عدم توفر الشبكة العنكبوتية في بعض الجامعات والكليات.
- انتشار مشاعر عدم الثقة بنتاجات الأبحاث العلمية والاستفادة منها.
- عدم وجود مراكز استشارية تتبع الجامعات ويستفاد فيها من أعضاء هيئة التدريس الذين أحيلوا على التقاعد.
- ضعف منظومة أخلاقيات البحث العلمي بانتشار دكاكين بيع البحوث العلمية التي أصبحت عقبة تنموية في تقدم البحث العلمي وعدم وجود صارم للحد منها ومنعها.

الدراسات السابقة :

تناول هذا الجزء من الفصل الثاني الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بالدراسة الحالية مقسمة إلى محورين ومرتبة وفقاً لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث في كل محور.

دراسات تناولت البحث العلمي :

دراسة **(التركستاني,2002م) بعنوان: " استراتيجية تسويق نتائج البحوث العلمية : بالإشارة إلى تجربة جامعة الملك عبدالعزيز "** تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بمسألة تسويق نتائج الأبحاث العلمية التي تم اعدادها من قبل الباحثين بالتركيز على تجربة جامعة الملك عبدالعزيز. تكونت عينة الدراسة كافة الشركات الصناعية والتجارية والخدمية من مدينة جدة وتم التوصل إلى عدد (210) شركة وتم تحديد وحدة المعاينة، حيث تركزت حول رئيس الشركة وعضو في مجلس الإدارة في الشركة المشاركة. ولجمع البيانات اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والذي يعتمد على الاستبيان والمقابلة, وقد اعتمد الباحث على أسلوب الاستقصاء. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة غياب ممارسة النشاط التسويقي من قبل المراكز العلمية في الجامعات للاستفادة من نتائج البحوث العلمية.

دراسة **(الملا عبدالله،2006م) بعنوان: " المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب "** هدفت الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب . تكونت عينة الدراسة من (65) عضواً من بين أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالوطن العربي ممن نشروا أبحاثاً علمية في مجلة العلوم التربوية والنفسية بكلية التربية في جامعة البحرين خلال الفترة من 2001مإلى 2006م. ولجمع البيانات قام الباحث باستخدام الاستبانة تم بناؤها خصيصا لتحقيق أهداف الدراسة. بينت نتائج الدراسة أن أكثر المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة منه في التعليم والتدريب هي المعوقات المادية، تليها المعوقات الإدارية، ثم المعوقات المنهجية في المرتبة الثالثة وأخيرا المعوقات الذاتية، كما جاء المقترح المتعلق بزيادة الدعم المادي لأنشطة البحث العلمي في المرتبة الأولى ضمن الحلول المقترحة لحل المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي ، وتحول دون الاستفادة منه.

دراسة (Sefe،2006) **بعنوان : "البحث العلمي والنشاط الاقتصادي: آراء العلماء الأكاديميين والصناعيين حول الإنتاج ورسملة المعرفة "** تكشف الدراسة أن التمويل التجاري للأبحاث يؤثر بشكل كبير في الآراء حول بين الجامعة والصناعة ورسملة المعرفة الأكاديمية. وأظهر التحليل أن العلماء الأكاديميين الذين تلقوا تمويلاً تجارياً لأبحاثهم ينظرون بإيجابية نسبية للعلاقات بين الجامعة والصناعة أكثر من أولئك الذين لم يتلقوا مثل هذا التمويل. وبالاستناد إلى استنتاجات هذه الدراسة يمكن القول بأن النمو التعاوني بين الجامعة والصناعة والحكومة ليس بالضرورة محدد مسبقاً لصالح الشركات الخاصة أو الدولة ولا هو بالضرورة على حساب الجامعات.

دراسة **(أحمد، 2007م) بعنوان: " الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التقني خدمة للتميز والتجديد والإبداع تشييدا لمجتمع المعرفة العربي "** وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معامل التنمية الجديدة ودور البحث العلمي في تحديدها، وأشارت إلى بعض النماذج العالمية لتوظيف نتائج البحوث العالمية وأكدت على أهمية توافر بعض متطلبات صناعة البحث العلمي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: تحديد بعض الآليات المقترحة لتطوير صناعة البحث العلمي من أجل التميز والإبداع في التعليم العالي.

دراسة (Boykin،2008) **بعنوان :" المتغيرات الاقتصادية وأثرها في الإنجاز العلمي "** تهدف هذه الدراسة وجود صلة بين المتغيرات الاقتصادية والإنجاز العلمي، وبشكل أكثر تحديداً تتشكل هذه المتغيرات الاقتصادية من معدل التعليم لدى القوة العاملة، والمخرجات لكل عامل، ورأس المال لكل عامل، والاشكال المختلفة لهذه المتغيرات الثلاثة. وستقوم نتائج المؤشر بتقديم قياس نوعي للتقدم العلمي.

دراسة (Lykins،2009) بعنوان :" **البحث العلمي في التعليم تحليل للسياسة الاتحادية** " تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المسوغات المعرفية والأخلاقية لعدة تدخلات فيدرالية مقترحة في أبحاث التعليم توفر الحكومة الاتحادية مقدارا كبيرا من إجمالي التمويل المخصص لأبحاث التعليم ، ولقد زاد اعتماد الباحثين على كل من أموال المنح الفيدرالية قواعد البيانات الضخمة التي تحتفظ بها المؤسسات الاتحادية، وعليه فإن للسياسة الاتحادية في أبحاث التعليم إمكانية التأثير على المواضيع التي يختارها الباحثون والأسئلة التي يسألونها والمناهج التي يتبعونها ولربما الاستنتاجات التي يصلون إليها، وقد تكون السياسة الاتحادية من بين أقوى المحركات التي يمكن أن تؤثر في التغييرات المهمة في صواب وصرامة أبحاث التعليم، يحصل أولئك العاملين في التعليم على منافع جمة من أبحاث التعليم الصائبة والصارمة فيمكن لها أن تساعدهم في تحديد نقاط الضعف والقوة في جهودهم الحالية، كما يمكن لها أن تلقي الضوء على النتائج المفاجئة والغير مقصودة وأن تقدم معلومات مفيدة لإعادة النظر فيما إذا كانوا قد وصلوا لأهدافهم المرجوة وفيما إذا كانت أهدافهم هي الأهداف الصحيحة، وعليه فإن أولئك المهتمين بالتعليم هم عرضة لمجازفة كبيرة في الحد التي تتأثر به السياسات الاتحادية على نوعية أبحاث التعليم.

دراسة (Herold،2010) بعنوان : " **تصميم وبناء وفائد والتحديات التي تواجه برامج البحث الجامعي في مؤسسات البكالوريا** " كشفت الدراسة عن نقاط ضعف مهمة في مجالات صياغة مخرجات التعلم المرغوبة لدى الطلبة والتقييم المستمر لتعلم الطلبة ومكافآت أعضاء التدريس وحوافزهم والبنية الإجمالية للبرنامج. أجرى الباحث هذه الدراسة على اثنين من الكليات الخاصة للفنون الحرة وتسع برامج أبحاث بهدف استقصاء ممارسات الأبحاث الجامعية الحالية على، واستخدم الباحث المقابلات الفردية وإجراءات تحليل المستندات حدد الباحث تصميم وبناء كل برنامج أبحاث في المؤسسات المرشحة من قبل القادة الوطنيين في الأبحاث الجامعية، وعلاوة عليه قام الباحث باستقصاء المصادر المؤسساتية الضرورية لتقديم الدعم وضمان محاولات تجارب أبحاث مستمرة، وتطرقت الدراسة أيضاً إلى أدوار الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الأبحاث الجامعية بالإضافة إلى إجراءات تقييم الطلبة.

دراسة(**الثنيان، 1429هـ) بعنوان: " الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية :تصور مقترح**". وهدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي، كما استهدفت معرفة واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في البحث العلمي، والتعرف على أهم النماذج العالمية في مجال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي التي يمكن الإفادة منها في تطوير البحث في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دلفي في الحصول على المعلومات اللازمة من عينة الدراسة في القطاع الخاص والجامعات. وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وأهمية توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي.

دراسة (**الأسمري،2010م) بعنوان : " البحث العلمي في كليات البنات بجامعات المملكة العربية السعودية الحكومية ومساهمتها في تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية** " وهدفت الدراسة إلى واقع البحث العلمي في كليات البنات، ومعرفة أبرز معوقات البحث العلمي لدى هيئة التدريس في كليات البنات وأبرز عوامل النهوض بالبحث العلمي في كليات البنات، والتعرف على آليات ربط البحث العلمي في كليات البنات بمتطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأعدت الاستبانة وتم تطبيقها على أفراد العينة، وتكونت عينة الدراسة من (228) من أعضاء هيئة التدريس في كليات البنات. وتوصلت إلى نتائج وهي أهمية ممارسة البحث العلمي لدى عضوات هيئة التدريس في كليات البنات لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أن من أبرز معوقات البحث العلمي في كليات البنات قلة المصادر والدوريات في مكتبة الكلية، وانشغال هيئة التدريس بالأعمال الادارية وغياب التنسيق مع جهات سوق العمل في اتخاذ القرار حول خطط الدراسة للبحث العلمي.

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

دراسة **(إعبيان، 2012م) بعنوان: " دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه "** هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة قيام الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة بدورها في دعم البحث العلمي . ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وتكونت عينة الدراسة من (151) عضو هيئة تدريس .وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها درجة قيام الجامعات الفلسطينية بدعم البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة ، كما أن الدعم الأكثر شيوعاً جاء في المجال الرابع الخاص بالدعم المعلوماتي والتكنولوجي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة بينما جاء بالمرتبة الثانية الدعم الأكاديمي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية بينما جاء بالمرتبة الثالثة الدعم المالي للبحث العلمي بالجامعات الفلسطينية.

دراسة **(علي،2013م)بعنوان: " دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعة غزة نموذجاً "** هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت عينة الدراسة من (108) عضو هيئة تدريس في هذه الجامعات، حيث تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أنه يوجد مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة.

دراسة **(الخليفة،2013م) بعنوان: " رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية "** هدفت الدراسة إلى بناء رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية. وذلك من خلال تحديد منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية، والوقوف على مدى انعكاس التنافسية العالمية على منظومة البحث العلمي في الجامعة. وأشارت الدراسة إلى واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية، وتعرفت على وجهة نظر عينة الدراسة حول أهم المتطلبات اللازم توافرها لتطوير منظومة البحث العلمي، والآليات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية. واستخدم الباحث لتحقيق تلك الأهداف المنهج الوصفي المسحي، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات. تكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في القطاعات البحثية، والذين شاركوا في منتدى الكراسي البحثية في بعض الجامعات السعودية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، وجامعة الملك عبدالعزيز ، وجامعة أم القرى، وجامعة حائل، وجامعة جازان، وجامعة طيبة، وعينة من أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات.وقد توصلت الدراسة إلى نتائج حول تحديد منظومة البحث والمرتكزات التي تقوم عليها، والمتطلبات اللازم توافرها كما توصلت إلى أن منظومة البحث العلمي تعتمد على إمكانية تحويل نتائج البحوث إلى سلعة إنتاجية يمكن تسويقها واستثمارها، لذا أصبحت البحوث العلمية من السلع المعرفية المهمة التي تتنافس الدول للإنفاق عليها، أي أن التحدي الأكبر لصناعة البحث العلمي هو تجسير الفجوة بين نتائج الأبحاث وتحويلها إلى منتجات، من خلال تطوير حاضنات التقنية، وحاضنات الأعمال، التي تقوم بتحويل الأفكار والمبتكرات إلى منتجات يتم تسويقها واستثمارها.

دراسة (الطيب،2013م) بعنوان : " جودة ضمان البحث العلمي في الوطن العربي (دراسة تحليلية ميدانية)" : هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث في الوطن العربي في الوضع الراهن، وتحليل أهم المشكلات التي تعترضه، كما تهدف إلى التعرف على آلية تحسين جودة البحث العلمي، تكونت عينة الدراسة من (120) أستاذاً جامعياً بالجامعات الليبية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن التركيز على التمويل أو الإنفاق يعد جانباً مهماً لضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي، العمل قدر الإمكان على تطبيق المعايير التي ترقى بالبحث العلمي.

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

دراسات تناولت الاقتصاد المعرفي:

دراسة (Jiang،2005) **بعنوان: "العولمة والتدويل واقتصاد المعرفة في التعليم العالي دراسة حالة لدولتي الصين ونيوزيلندا "** تناولت هذه الدراسة بالتحليل ظاهر العولمة واقتصاد المعرفة التدويل من حيث تأثيراتها المؤازرة على التعليم العالي على أنهما يغذيان بعضهما ويقودان اتجاهات التعليم العالي، كما يظهر التدويل على أنه متعلق بشكل وثيق بالعولمة مع تميزه عنها من حيث المفهوم، وعلى أنه يحدث في أحد أجزائه كنتيجة للعولمة والتطورات في اقتصاد المعرفة وبجزئه الآخر كرد على هذه القوى، تم التصدي لكل هذه الظواهر الثلاث عبر تقييم قواعدها وإملاءاتها الاقتصادية السائدة.

دراسة (Martin،2008) **بعنوان : " بناء مؤشر اقتصاد المعرفة للولايات الخمسين مع التركيز على كارولاينا الجنوبية مؤشر كليمسون لاقتصاد المعرفة** " هدفت الدراسة للتعبير عن صلة الاقتصاد المعرفي بالنمو الاقتصادي والتطوير، وأن تشرح بناء مؤشر لاقتصاد المعرفة في الولايات المتحدة الخمسين مع التركيز على كارولاينا الجنوبية. استخدمت الدراسة استبانة لأدبيات الاقتصاد وتقارير ومؤشرات تتعلق بالاقتصاد المعرفي. وقد دعمت هيئة الأبحاث في جامعة كارولاينا الجنوبية مشروع هذه الأطروحة وهذه الهيئة هي منظمة تتولى تطوير اقتصاد المعرفة في كارولاينا الجنوبية يقوم مؤشر كليمسون لاقتصاد المعرفة الذي نتج عن هذا البحث وبشكل خاص بتقييم أداء اقتصاد المعرفة الناشئ في كارولاينا الجنوبية بالتوازي مع الولايات الأخرى والدولة بشكل عام.

دراسة **(الحصان، 2010م) بعنوان: " أنموذج تطويري مقترح لتوجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية في ضوء منظومة مجتمع الاقتصاد المعرفي** " هدفت هذه الدراسة إلى دراسة توجهات بحوث التربية العلمية في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، وكلية التربية في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بشكل خاص، ومن ثم تقديم أنموذج لتطوير توجهات بحوث التربية العلمية في ضوء منظومة الاقتصاد المعرفي، وذلك بعد تحديد الواقع وتشخيصه وتحديد إيجابياته وسلبياته، ومن ثم بناء مجموعة معايير ينبغي توافرها في توجهات بحوث التربية العليمة للوفاء بمتطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة، والتوصل منها إلى النموذج المقترح للتطوير. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن .وقد تم تطبيق أداة البحث لرصد واقع توجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية بجامعة الأميرة نور بنت عبدالرحمن، وكانت عبارة عن استبانة مكونة من (90) بند. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن واقع توجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية لا يتوائم مع مضامين ومنطلقات مجتمع الاقتصاد المعرفي.

دراسة **(الزبير،2011م) بعنوان: " التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة** " هدفت الدراسة للتعرف على دور التعاون بين الجامعات والصناعة لتطوير اقتصاد المعرفي لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة، من خلال تقديم إطار نظري لمفهوم اقتصاد المعرفة بالإضافة لرصد الخدمات المتاحة في مجال العلوم والتقنية، والتي تقوم عليها بالشراكة بين قطاع الصناعة والجامعات لتطوير البحث العلمي في الجامعات لتحقيق التنمية القابلة للاستدامة. أوصت الدراسة بأن يكون هناك ربط وثيق بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير مع قطاعات الإنتاج المختلفة للوصول إلى التنمية، وزيادة الأهمية بأنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في القطاعات المختلفة، ورفع القدرات التقنية للكوادر البشرية وتوفير قواعد معلومات للمنتجين في القطاعات الانتاجية.

دراسة **(الصائغ، 2013م) بعنوان: " دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الاقسام** " هدفت الدراسة إلى التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، والكشف عن أثر كل مكان عمل رئيس القسم وجنسه وخبرته في الحكم على الدور ومعيقات التفعيل. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تطوير استبانة تتكون من مجالين ، أحدهما يتضمن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، والثاني يتضمن معيقات تفعيله.

وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (99) رئيس قسم في الجامعات السعودية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية كان مرتفعاً، كما أظهرت الدراسة وجود اتفاق كبير بين رؤساء الأقسام في تحديد معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين تقديرات عينة الدراسة لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات ومعيقات تفعيله وذلك على متغيرات الدراسة الثلاث: مكان عمل رئيس القسم، وجنسه، وخبرته.

دراسة **(السكران،2013م) بعنوان : " التحولات الاكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة كما يراها أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية "** هدفت الدراسة إلى تحديد التحولات الاكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداة لجمع المعلومات من الميدان. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة تتمثل في ثلاثة: التحولات المرتبطة بوظيفة التدريس وبوظيفة البحث العلمي، وبوظيفة خدمة المجتمع.

ما تميزت به الدراسة الحالية:

1- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المحلية في تناولها آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية وربطها بالاقتصاد المعرفي – وذلك على حد علم الباحثة-.

2- طبقت هذه الدراسة على القيادات الإدارية بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض وهذا لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

3- قدمت الدراسة مقترحات لتحسين آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية.

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء فكرة الدراسة وتحديد محاورها، واختيار المنهج المناسب، وتصميم وبناء أداة جمع المعلومات وأساليب تحليلها، وعليه يمكن القول بأن الدراسات السابقة كان لها دور كبير ومهم في إثراء الدراسة الحالية، وأن التنوع الكبير في الدراسات السابقة في الأهداف والمناهج ومناطق التطبيق أكسب الباحثة سعة إطلاع.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع، وكذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

منهج الدراسة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، حيث يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد بالفعل، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أو تعبيراً كمياً يصفها رقمياً ويوضح مقدارها أو حجمها ودرجات ارتباطها مع غيرها من الظواهر (عبيدات، وآخرون، 2014م ،187).

وقد طبقت الدراسة المنهج الوصفي من خلال جمع بيانات الدراسة وتحليل نتائج الدراسات السابقة، وجمع البيانات الميدانية، وتحويلها من بيانات كيفية إلى بيانات كمية ليسهل التعامل معها في الوصف والتحليل. وذلك بهدف التعرف على واقع آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي وأهم المعوقات التي تواجه الاستفادة منها.

العدد الثامن عشر
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وصف أدوات الدراسة (الاستبانة):

تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل: الجامعة، المركز الوظيفي، الرتبة العلمية.

القسم الثاني: وهو يتكون من (55) فقرة مقسمة على محورين، وذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول:** يتناول آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، وهو يتكون من (31) فقرة، مقسمة على أربعة عناصر على النحو التالي:
  - **العنصر الأول:** يتناول آليات خاصة بتجويد البحوث العلمية في ضوء الاقتصادي المعرفي، وهو يتكون من (7) عبارات.
  - **العنصر الثاني:** يتناول آليات خاصة برفع كفاءة الباحثين في ضوء الاقتصادي المعرفي ، وهو يتكون من (8) عبارات.
  - **العنصر الثالث:** يتناول آليات خاصة بالدعم والإنفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصادي المعرفي ، وهو يتكون من (8) عبارات.
  - **العنصر الرابع:** يتناول آليات خاصة بتفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وهو يتكون من (8) عبارات.
- **المحور الثاني:** يتناول معوقات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض في ضوء الاقتصاد المعرفي، وهو يتكون من (24) فقرة، مقسمة على ثلاثة أبعاد، وذلك على النحو التالي:
  - **العنصر الأول:** يتناول المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الاقتصاد المعرفي، وهو يتكون من (9) عبارات.
  - **العنصر الثاني:** يتناول المعوقات المرتبطة بمستخدمي نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وهو يتكون من (7) عبارات.
  - **العنصر الثالث:** يتناول معوقات التواصل بين منتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي ، وهو يتكون من (8) عبارات.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، حيث تأتي الآليات الخاصة بالدعم والإنفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالمرتبة الأولى، وبالمرتبة الثانية تأتي الآليات الخاصة بتجويد البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وفي الأخير تأتي الآليات الخاصة برفع كفاءة الباحثين في ضوء الاقتصاد المعرفي كأقل آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض.
2. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على الآليات الخاصة بتجويد البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، ومن أبرز تلك الآليات:
   - رفع جودة البحوث العلمية من خلال الالتزام بالمنهجية العلمية.
   - تحكيم البحوث وتقويمها ونشرها في دوريات علمية محلية وعالمية.

- التزام الباحثين بجدول زمني مخصص لإنجاز البحوث.
- مشاركة الجهات المختصة في اقتراح المواضيع البحثية.

3. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على الآليات الخاصة برفع كفاءة الباحثين في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، ومن أبرز تلك الآليات:
   - تخفيف الأعباء الدراسية عن المؤهلين للقيام البحوث العلمية.
   - تسهيل اتصال الباحثين في المؤسسات البحثية بمراكز البحوث العلمية الأخرى.
   - استقطاب العلماء والباحثين ذو الخبرة للإشراف على المشاريع البحثية.
   - إرسال الباحثين بصفه دورية إلى مراكز بحثية عالمية للإحاطة بالجديد.
4. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على الآليات الخاصة بالدعم والإنفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، ومن أبرز تلك الآليات:
   - الاستفادة من المعونات الوطنية.
   - انشاء صندوق دعم مالي للاستثمار في نتاجات البحوث العلمية.
   - التخفيف من البيروقراطية في الاجراءات المستخدمة في دعم الانفاق على البحوث.
   - تشجيع الأوقاف الخيرية في مجال البحوث العلمية.
5. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على الآليات الخاصة بتفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، ومن أبرز تلك الآليات:
   - إدخال نظام التعاقدات البحثية لتسويق نتاجات البحوث العلمية.
   - الاستفادة من نتاجات العلمية بما يعود نفعاً على المؤسسة.
   - متابعة البحوث في جميع مراحلها.
   - نشر ثقافة البحث العلمي عن طريق وسائل الاعلام المختلفة.
6. أوضحت النتائج من خلال المقابلة أن هناك العديد من آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض في ضوء الاقتصاد المعرفي تتمثل في:
   - وجود مركز خاص للأبحاث يتلقى البحوث العلمية ويتابعها، وتزويد إدارة الجامعة بها.
   - عقد وتفعيل الشراكات المجتمعية بين الجامعات والأقسام الأكاديمية ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص لدعم وتسويق نتاجات البحوث العلمية.
   - دعم وتشجيع البحوث المرتبطة بالواقع المحلي وقضاياه المختلفة (الاجتماعية – الاقتصادية) والتي تسهم في معالجتها وتطويرها.
7. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية، حيث تأتي المعوقات المرتبطة بالتواصل بين منتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي بالمرتبة الأولى، تليها المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الاقتصاد المعرفي، وفي الأخير تأتي المعوقات المرتبطة بمستخدمي نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي كأقل المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية في مدينة الرياض.

8. أن هناك موافقة بدرجة متوسطة بين أفراد الدراسة على المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، ومن أبرز تلك المعوقات:
   - ضعف بعض المشرفين أثر على نتاجات البحوث العلمية.
   - تركيز الباحثين على المواضيع السريعة.
   - ضعف التقيد بأخلاقيات البحث العلمي أصبحت عقبة تنموية في تقدم البحث العلمي.
   - غياب المعايير الموضوعية اللازمة لتحديد أولويات البحث.
9. أن هناك موافقة بدرجة متوسطة بين أفراد الدراسة على المعوقات المرتبطة بمستخدمي البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية، ومن أبرز تلك المعوقات:
   - عزوف صانعي السياسات عن استخدام نتاجات البحوث العلمية.
   - ضعف إمكانية تطبيق توصيات الباحثين مع تشريعات وسياسات المؤسسات الرسمية.
   - اتسام صانعو السياسات بطابع المحافظة فيما يتعلق بنظرتهم إلى العالم الخارجي.
   - ضعف الثقة بنتاجات البحوث العلمية للجامعات الأهلية.
10. أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية، ومن أبرز تلك المعوقات:
    - أن أغلب الجامعات تتسم بأنها تعليمية ليست بحثية.
    - ضعف الوعي بخطوات نقل نتاجات البحث العلمي للتسويق.
    - ضعف الأطراف المكلفة بنقل المعلومات المستخلصة من نتاجات البحوث التي يحتاجها صانع القرار.
    - ضعف الوعي بخطوات نقل نتاجات البحث العلمي للإنتاج.
11. أوضحت النتائج من خلال المقابلة أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض في ضوء الاقتصاد المعرفي تتمثل في:
    - ضعف اهتمام المجتمع بالاستثمار في نتاجات البحوث العلمية
    - ضعف الباحثين الأكاديميين في المجال التسويقي
    - ضعف الدعم والتشجيع لإجراء البحوث العلمية، وذلك لمحدودية ميزانية البحث العلمي والتطوير في الجامعات ومراكز البحوث.
    - بطء عمليات الحصول على أي قرارات تطويرية داخل الجامعات الأهلية
    - ضعف التواصل بين الجامعات ومراكز البحث فيها من جهة والمجتمع المحلي وقضاياه وأولوياته من جهة أخرى.
12. أوضحت النتائج من خلال المقابلة أن هناك العديد من السُبل المقترحة لتحسين آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض في ضوء الاقتصاد المعرفي تتمثل في:
    - الاهتمام بتسويق الانتاج البحثي وذلك من خلال فريق عمل متخصص.
    - تحديد الاحتياجات والأولويات البحثية عن طريق التواصل مع المعنيين بالبحث العلمي بالجامعة، وممثلين عن المجتمع.
    - التحفيز المادي والمعنوي للباحثين

- منح مزيداً من الاستقلالية والمرونة للجامعات الأهلية في الابتكار والتطوير لآليات العمل
- الحرص على مشاركة القطاع الخاص في دعم نتاجات البحوث العلمية
- إدارة مواضيع البحث العلمية المرتبطة بالمجتمع ضمن خطة الجامعة الاستراتيجية والخاصة بالبحث العلمي.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

1. تنويع مصادر الدعم المالي للاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وحث المؤسسات والشركات الحكومية والخاصة لتخصيص نسبة من الارباح لدعم هذا التنوع.
2. منح مزيداً من الاستقلالية والمرونة للجامعات الأهلية في الاجراءات المستخدمة في دعم الانفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي.
3. صياغة المعايير الموضوعية واللازمة لتحديد أوليات البحث العلمي، والتركيز على البحوث التي تخدم الاقتصاد المعرفي .
4. ضرورة الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي ، حيث بينت النتائج أن عزوف صانعي السياسات عن استخدام نتاجات البحوث العلمية من المعوقات المرتبطة بمستخدمي نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي.
5. توعية المسؤولين بالجامعات الأهلية بخطوات نقل نتاجات البحث العلمية للتسويق، حيث بينت النتائج أن ضعف الوعي بخطوات نقل نتاجات البحوث العلمية للتسويق من معوقات التواصل بين منتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي.
6. التعاون بين المؤسسات المسؤولة عن تطوير القطاعات وبين مؤسسات البحث العلمي، حيث بينت النتائج أن ضعف التعاون بين تلك المؤسسات من معوقات التواصل بين منتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي.
7. تبني الجامعات الأهلية عدداً من الآليات المقترحة في هذه الدراسة لتحسين آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي.

قائمة المراجع

أولا: المصادر العربية:

- إبراهيم، السعيد مبروك. (2016م). **البحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي**. الاسكندرية: دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر.
- ابن منظور، جمال الدين (د، ت). ***المعجم الوسيط***،39/1 . بيروت، لبنان: دار الكتب لعلمية.
- أحمد، محمد .**2007م الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التقني خدمة للتميز والتجديد والإبداع تشييدا لمجتمع المعرفة العربي**، بحث مقدم للمؤتمر العاشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في عام 2007م 7-8 ديسمبر. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس.
- إعبيان ، هالة حامد زهدي، 2012م . **دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه** .رسالة ماجستير. كلية التربية، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية: غزة. تم استرجاعه بتاريخ 1437/9/10هـ على الرابط التالي: http://library.iugaza.edu.ps/thesis/108056.pdf
- ألفن توفلر (1990) **حضارة الموجة الثالثة** .(ترجمة عصام الشيخ قاسم) . ليبيا : الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- البار، حسن بن عبدالقادر، العطاس، أميرة صالح. (2006م). منظومة التميز البحثي دعامة من دعامات التنمية الوطنية المستدامة. بحث مقدم **للمؤتمر العربي السادس المدخل المنظومي في التدريس والتعليم**. الفترة 13-15 ابريل. جامعة عين شمس. القاهرة.
- باطويح ،محمد عمر . (2008 ، مارس) . البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية (دراسة نظرية تحليلية) . **المؤتمر الاقتصادي الإسلامي السابع** . البلد . المملكة العربية السعودية . جدة : جامعة الملك عبد العزيز.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2002). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة**. الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية.
- التركستاني، حبيب الله بن محمد رحيم 2002م. استراتيجية تسويق نتائج البحوث العلمية : بالإشارة إلى تجربة جامعة الملك عبدالعزيز. **مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي**، العدد (88) السنة الثالثة والعشرون أبريل 2002، قطر.
- الثنيان ، سلطان بن ثنيان .(1429هـ) ، **الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية : تصور مقترح** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية-قسم الإدارة الربوية :جامعة الملك سعود.
- الحاج محمد، أحمد. (2014م). **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره**. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- الحصان، أماني، 2010م. **أنموذج تطويري مقترح لتوجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية في ضوء منظومة مجتمع الاقتصاد المعرفي** . رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن. الرياض.
- الخطيب، أحمد. (2003م). **البحث العلمي والتعليم العالي**. عمان :دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الخليفة ، عبد العزيز (2013م) . رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمي في الجامعات في ضوء التنافسية العالمية . **المجلة السعودية للتعليم العالي** ، عدد 12.
- دليل خطة التنمية العاشرة. (1437هـ). تم استرجاعه بتاريخ 1437/4/9هـ على الرابط التالي: https://drive.google.com/file/d/0BwprDK8_evUuVzZWaGpvR1p1OWM/view

- الزبير، فوزية سبيت، 2011م . **التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة** " دراسة مقدمة لمنتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي" صناعة البحث العلمي في المملكة في الفترة من 26–27 إبريل . جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، الرياض، السعودية.
- الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة (1435هـ) . تم استرجاعه بتاريخ 2016/1/16م على الرابط التالي : file:///C:/Users/com/Downloads/%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20-%20%2024-6-2014%20(4).pdf
- السكران، عبد الله بن فالح ،2013م.**التحولات الاكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة كما يراها أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الملك سعود والأمام محمد بن سعود الإسلامية** .رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.
- الشايع، على صالح (2010 ، يوليو). البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. **المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى)** . القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية.
- الشمري، هاشم، والليثي، ناديا (2008).**الاقتصاد المعرفي**، الأردن : مكتبة دار الصفا للنشر والتوزيع.
- صائغ ، عبدالرحمن أحمد ، متولي ، مصطفى محمد . (1425هـ) ، **واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص** ، دراسة تم إعدادها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الصائغ، نجاة محمد سعيد، 2013م. **دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الاقسام** . رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن. جدة.
- الصوينع، خلود عثمان، 1432هـ. **معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم التربية، الرياض.
- الطلافحه, حسين, باطويح, محمد. (2012، اكتوبر) أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول: **الاقتصاد المعرفي**، الدوحة.
- الطيب، مصطفى عبد العظيم، 2013م. ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي (دراسة تحليلية ميدانية). **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** ،المجلد السادس، العدد 13.
- العاجز، فؤاد، حسين، حماد. (2011م). رؤية جديدة لرؤية البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي. **بحث مقدم لمؤتمر البحث العلمي مفاهيمه وأخلاقياته وتوظيفه** في الفترة 10–11مايو (2011م). الجامعة الإسلامية بغزة.
- عبد المطلب، أحمد محمد. (2010م). البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي مدخل لتطوير الأداء البحثي في المؤسسات. **بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في تطوير الاداء المؤسسي والاكاديمي في مؤسسات التعليم النوعي في مصر والعالم العربي** في الفترة 14–15 أبريل (2010م) . كلية التربية النوعية بالمنصورة.
- عبيدات، ذوقان، وعبدالحق، كايد، وعدس، عبدالرحمن. (2014م). **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**. ط16.عمان:دار الفكر.

- عرفة، هنادي.(1430 ، جمادى الآخر) . معوقات وتحديات قيام الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة، ورقة عمل مقدمة **لمنتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.
- علة، مراد.(2013م).**الاقتصاد المعرفي ودوره في تنمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية– دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنموذجاً**. جامعة زيان عاشور بالجلقة– الجزائر.
- علوان، طه محمد.(2003م). **الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الادارية. جامعة عدن. الجمهورية اليمنية.
- علي، اشراف يونس،2013م .**دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعة غزة نموذجاً** . رسالة ماجستير. كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية: غزة. تم استرجاعه بتاريخ 1437/9/10هـ على الرابط التالي: file:///C:/Users/com/Downloads/111532.pdf
- فاطمة ،الأسمري2010م .**البحث العلمي في كليات البنات بجامعات المملكة العربية السعودية الحكومية ومساهمتها في تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية.
- فخرو، عبدالناصر عبدالرحيم.(2009م) . معايير تمييز الاداء البحثي في الجامعات العربية : دراسات تحليلية . **دراسات في التعليم**. ع20.
- فليه، فاروق عبده؛ الزكى، أحمد عبدالفتاح (2003). **الدراسات المستقبلية منظور تربوى**. الأردن: عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الفنتوخ، عبدالقادر . (2012م). **التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة**. الرياض: النشر العلمي والمطابع –جامعة الملك سعود.
- الفنتوخ ، عبدالله . (1435هـ) . **مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة** ، تم استرجاعه بتاريخ 2016/1/10م على الرابط التالي : http://kbe.cbe-qu.edu.sa/download/6.pdf
- القرني، علي. (2009م). **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**. رسالة دكتوراه تم استرجاعه بتاريخ 1437/9/10هـ على الرابط التالي : www.watein.com/?ofdl=22398
- القصبي، راشد (2003م).استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، **مستقبل التربية العربية**، مجلد9، عدد28.
- المجيدل، عبدالله، قمر، عصام، عبدالوارث، سمية، جادو، أميمة، كحيل، أنور، مصطفى، عزة. (2008م).**البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات آليات للمواجهة**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- المحروق، ماهر حسن. (2009م). **دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية**. ورشة العمل القومية تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية. منظمة العمل العربية. دمشق. الجمهورية العربية السورية.
- محمد، اشرف السعيد أحمد. (2009). أدوار رؤساء الاقسام الاكاديمية لتطبيق ادارة المعرفة بالجامعات المصرية. بحث مقدم **للمؤتمر الدولي السابع: التعليم في مطلع الألفية الثالثة : الجودة، الإتاحة، التعلم مدى الحياة** 15-16(2009م) مركز المؤتمرات– جامعة القاهرة.
- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. (2008م). **البحث العلمي في الجامعات الخليجية (الواقع والتطلعات)**. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث.

- الملا عبدالله، فيصل حميد،2007 م .المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب **مجلة اتحاد الجامعات العربية** : العدد 49، كانون الأول 2007. الأردن.
- منتدى الرياض الاقتصادي (2009م) . تم استرجاعه بتاريخ 2016/1/10م على الرابط التالي :http://www.riyadhef.com
- المنظمة العربية للتنمية الادارية. (2005م) . **الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة**. الإسكندرية : المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- المنظمة العربية للتنمية الادارية. (2006م) . **البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر**. الإسكندرية : المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- مركز الشرق للدراسات الحضارية والاستراتيجية . تم استرجاعه بتاريخ 2016/1/13م على الرابط التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/
- موقع منظمة المجتمع العلمي العربي . تم استرجاعه بتاريخ 2016/1/16م على الرابط التالي:
- http://www.arsco.org/detailed/1fcd4080-ad1e-42cf-b8f6-568601ad6c8f
- موقع جامعة الامير سلطان الاهلية تم استرجاعه بتاريخ 1437/8/16هـ على الرابط التالي: http://cutt.us/4YRId
- موقع جامعة الملك فيصل الاهلية بالرياض تم استرجاعه بتاريخ 1437/8/16هـ على الرابط التالي: https://www.alfaisal.edu/ar/about
- موقع جامعة اليمامة الاهلية بالرياض تم استرجاعه بتاريخ 1437/8/16هـ على الرابط التالي: http://yu.edu.sa/ar/?page_id=3240
- موقع جامعة دار العلوم الاهلية تم استرجاعه بتاريخ 1437/8/16هـ على الرابط التالي: http://cutt.us/F7VRV
- موقع مؤسسة الفكر العربي _ **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية** تم استرجاعه بتاريخ 1437/9/13هـ على الرابط التالي : http://cutt.us/OMI0Q
- موسى ، ذياب (2006) ، **مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشاكله من وجهة نظر الخبراء التربويين** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا : الجامعة الأردنية.
- ميريا, ستروبر (2011م) . التواصل عبر الفجوة الأكاديمية ، **مجلة الراصد الدولي** ، العدد (4) ، وزارة التعليم العالي.
- الهاشمي، عبدالرحمن (2004). **المنهج والاقتصاد المعرفي**. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- الوزني ، محي ، الجواري، مناضل (2016م) . **امكانات توجه البلدان العربية نحو الاقتصاد المعرفي** . الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع.
- واقع الانفاق على البحث العلمي لعام الإدارة العامة للتخطيط بوزارة التعليم (2013م) . تم استرجاعه بتاريخ 1473/4/6هـ على الرابط :http://cutt.us/bjBd3
- وزارة التعليم. نبذة عن التعليم الأهلي تم الاسترجاع بتاريخ 2016/1/16 م على الرابط التالي:
- http://he.moe.gov.sa/ar/studyinside/Private-higher-Education/Pages/Overview.aspx
- ياقوت، محمد. (2007م). **أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي**. القاهرة : دار النشر للجامعات.

المراجع والمصادر الاجنبية:

- Boykin، W. H. (2008). Economic Variables and Their Influence on Scientific Accplishment (Doctoral dissertation، Clemson University).
- Cortese، D. (2003). The Critical Role of Higher Education in Creating a Sustainable Future. Planning for Higher Education Joronal. March–May.
- Jiang، X. I. (2005). Globalisation، internationalisation and the knowledge economy in higher education: A case study of China and New Zealand Doctoral dissertation، Research Space Auckland.
- Lykins، C. R. (2009). Scientific research in education: An analysis of federal policy (Doctoral dissertation، Vanderbilt University).
- Meek، V. (Editors) (2009).Higher Education، Research & Changing Dynamics. UNESCO & International Center for Higher Education Research At the University of Kassel، Germany.
- Taylor J. (2006) ، Managing the unmanageable: the management of research in research ،in research intensive universities، Higher Education Management and Policy،Vol.18 .N
- Watkins، T. M. (2008). Building a Knowledge Economy Index for the Fifty States with a Focus on South Carolina: The Clemson Knowledge Economy Index. ProQuest.
- Yves، P. (2007). Learning Spaces: an ICT-enabled Model of Future Learning in The Knowledge-based Society. European Journal of Education، Vol.42، No.2، Jun.
- Zisah، J. S. (2006). Scientific research and economic activity: The perceptions of academic and industrial scientists of the production and capitalization of knowledge (Doctoral dissertation، University of Saskatchewan Saskatoon).

Abstract

The study aimed to: identify the mechanisms of the benefit from scientific researches results in the light of knowledge economy in private universities in Riyadh, identify the obstacles of activating the benefit from scientific researches results in the light of knowledge economy in private universities in Riyadh, and identify the most important ways proposed for improvement

Study approach: The researcher used the descriptive survey approach.

Study tools: meeting and questionnaire.

Study community The study community consists of administrative leaders in the private universities in Riyadh (Prince Sultan University (PSU), Dar Al Uloom University, Al Yamamah Private University)

Study results:

The study concluded with a number of results:

1. There is a considerable agreement among the study members on the mechanisms of the benefit from scientific researches results in the light of knowledge economy in private universities in Riyadh, where the mechanisms of support and expenditure on scientific research in the light of the knowledge economy ranked first, and second rank comes with the mechanisms of scientific research improvement in the light of the knowledge economy, and finally the mechanisms of raising the efficiency of researchers in the light of the knowledge economy as the least mechanisms to benefit from scientific researches results in the light of knowledge economy in private universities in Riyadh.
2. There is a considerable agreement among the study members on the obstacles that facing the benefit from scientific researches results in private universities, where the obstacles associated with communication between research prepared and research users in the light of the knowledge economy ranked first, followed by the obstacle associated with research prepared in the light of the knowledge economy, finally the obstacle associated with research users in the light of the knowledge economy as the least obstacles that facing the benefit from scientific researches results in private universities in Riyadh.
3. Giving more independence and flexibility to the private universities in innovation and development of working mechanisms.

Recommendations:

The Study Concluded with a Set of Recommendations and the most important are:

1. Establishing a financial support fund for investment in the results of scientific researches in the light of knowledge economy and encouraging the governmental and private institutions and companies to allocate percentage of profits to support this fund.
2. Giving more independency and flexibility to the private universities in the procedures that are used in supporting expenditure on scientific researches in the light of knowledge economy.
3. Formulating the objective and necessary standards to determine the priorities of scientific research, where the results showed that the absence of these standards are from the obstacles that are associated with research producers in the light of the knowledge economy.